

أهالي الأسرى يدعون إلى تدويل القضية ومحاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الأسرى في المحافل الدولية

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث سبل مواجهة انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى عقب استشهاد الأسير جرادات



د. بحر يدعو الراعي المصري لإجبار الاحتلال على احترام الاتفاقيات الخاصة بالأسرى ويؤكد أن الإرادة الفلسطينية الفتية ستقهر الاحتلال وتطلق الأسرى النواب يدينون ازدواجية الموقف الغربي ويدعون السلطة لرفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لنصرة الأسرى

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الخميس (٢٨-٢٠) جلسة خاصة للبحث في سبل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى عقب استشهاد الأسير عرفات جرادات في سجون الاحتلال مؤخرا بحضور ومشاركة وزير شؤون الأسرى وممثلين عن أهالي الأسرى والمؤسسات المعنية. ودعت رئاسة التشريعي خلال الجلسة الراعي المصري لإجبار الاحتلال على احترام حقوق الأسرى، فيما دعا تقرير اللجنة القانونية إلى إطلاق حملة دولية لنصرة

إياها إلى رفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لنصرة الأسرى.

في ذات الوقت دان النواب الازدواجية الغربية بشأن قضية الأسرى، وموقف السلطة الفلسطينية المتخاذل بشأنها، داعين الاحتلال بحقوقهم.

4-5

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير التعليم



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير التربية والتعليم أسامة المزيني، وذلك في مقر المجلس التشريعي بحضور رئيس لجنة التربية وأعضاء اللجنة، وذلك بهدف مناقشة آخر المستجدات الخاصة بقضايا التعليم.

وافتح د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة جلسة الاستماع مرحبا بوزير التعليم د. أسامة المزيني، شاكرًا الوزير على جهده في إنجاح عمل وزارة التربية والتعليم.

واستعرض الوزير المزيني خلال الجلسة مستخرجات عام التعليم وأهم الانجازات التي حققتها الوزارة في عام التعليم، مؤكداً على تحسين الأداء في السلك التعليمي والضبط الإداري، وحسن سير العملية التعليمية، لافتاً

إلى أن الوزارة استحدثت بعض البرامج مثل القسم الشرعي، والفتوة وغيرها من البرامج. وفي سياق متصل أكد المزيني على رقابة

الوزارة على الجامعات الأهلية لضمان جودة العمل بها وذلك من خلال لجنة الاعتماد وجودة التعليم وخاصة التي تعاني من مشكلات، وتابع: «يتم متابعة البرامج حسب تخصص تلك الكليات ويطلب من المخالف تصويب أوضاعه ويمكن فرض غرامة مالية».

النواب يواصلون جهودهم الرقابية والتطويرية لتخفيف معاناة المواطنين (تقرير)

6

لجنة الرقابة والحكم المحلي بالتشريعي تجتمعان بوزير الحكم المحلي

7

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلستي استماع لوزيري الصحة والأوقاف

7

اللجنة الإقتصادية بالتشريعي تزور وزارة الزراعة وتعقد جلسة استماع لوكيل وزارة المالية

7

خلال احتفال نظمته جمعية الرحمة العالمية

د. بحريهنى دولة

الكويت بمرور 52 عاما على استقلالها



والمساعدات كانت قبل الحصار واستمرت بعد الحصار".

كما أشاد بحر بمواقف الكويت الرسمية التي تدعم القضية الفلسطينية من خلال العمل في المحافل الدولية المختلفة.

وناشد بحر دولة الكويت لمزيد من العمل لدعم قضية القدس التي تعرض للتهويد والانتهاكات اليومية من قبل الاحتلال الصهيوني في جرائم مستمرة ضد المقدسات الإسلامية، مطالبا المجتمع الدولي بضرورة العمل الجاد لوقف الانتهاكات الصهيوني ضد المقدسات ووقف الاستيطان المتواصل في القدس ومدن الضفة الغربية.

هنا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني دولة الكويت رئيسا وحكومة وشعبا بمناسبة مرور ٥٢ عاما على استقلالها، وذلك خلال احتفال نظمته جمعية الرحمة العالمية بمناسبة مرور ٥٢ عاما على استقلال الكويت.

وأشاد بحر بالدعم الكويتي الدائم للقضية والشعب الفلسطيني، مثنيا الموقف السياسي الكويتي الداعم للقضية والثواب الفلسطينية، مضيفا: "كانت الكويت من أوائل الدول الداعمة لفلسطين وما زال الدعم الكويتي مستمرا في مجالات التعليم والصحة وقطاع الإنشاءات والإغاثة والخدمات، وهذه الخدمات

د. بحر يشيد بالدبلوماسية الماليزية الداعمة لشعبنا وقضيتنا

المجلس التشريعي يستقبل وفدا تضامنيا ماليزيا



حتى تحرير فلسطين والقدس».

وتخلل اللقاء فقرة إنشادية قدمها أعضاء من فرقة الحجاز الماليزية المشاركة في الوفد، حيث أقت أنشودة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، بصوت عذب وجميل أتحف جميع الحاضرين من النواب. وسلم بحر في نهاية اللقاء درعاً تذكاريًا للوفد المتضامن، عبارة عن مجسم لقيبة الصخرة المشرفة، لتكون أمانة في أعناق العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم، وتذكركم بواجبهم الشرعي في الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى.

من ناحيته قال رئيس الوفد الماليزي عبد العزيز أبو بكر من الجمعية الإسلامية في ماليزيا بأن الوفد يحمل رسالة إنسانية، يعمل من خلالها على دعم صمود أهل فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، بالمساهمة في إعادة بناء البيوت المدمرة من قبل الاحتلال الصهيوني خلال الحروب الأخيرة، والمساعدة في بناء وإعمار بيوت الله عز وجل في قطاع غزة. وأضاف: «نشعر بسعادة غامرة فور دخولنا لفلسطين عبر بوابة رفح، ونشكركم على حسن استقبالكم لنا، وسوف نقدم ما نستطيعه من جهد مادي ومعنوي من أجل دعم صمودكم

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً تضامنياً ماليزياً من الجمعية الإسلامية في ماليزيا، والذين يزور غزة في إطار دعم صمود أهل القطاع من خلال المساهمة في مشاريع بناء بيوت للمحتاجين، والمساعدة في تمويل بناء المساجد التي هدمها الاحتلال.

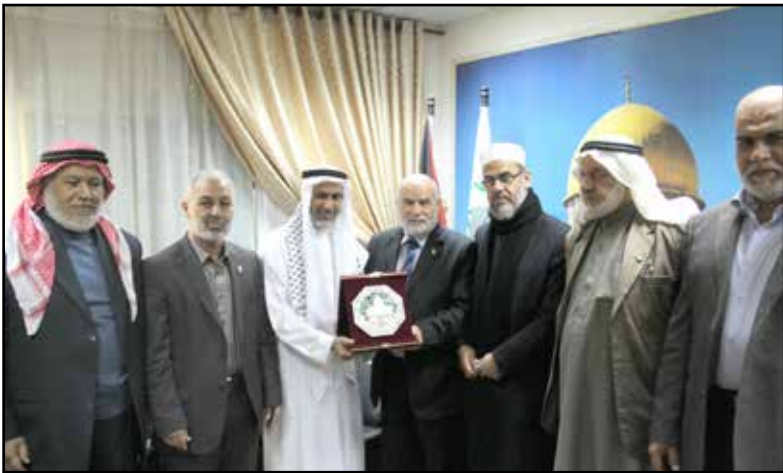
وشارك في استقبال الوفد رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول.

ورحب النائب الأول بالوفد المتضامن رحاب المجلس التشريعي، وفي ظل انتصار الارادة الفلسطينية على الحصار الصهيوني، وتساعد وتيرة التضامن الدولي مع أهل قطاع غزة والضفة الغربية من خلال الوفود العربية والإسلامية والأجنبية.

وأكد بحر في كلمته أمام الوفد المتضامن على دور ماليزيا المتميز في الوقوف مع أهل فلسطين، ونصرة القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية، بالإضافة الى موقف ماليزيا السياسي الرافض للاعتراف بإسرائيل، ودعمها لكافة الجهود الدبلوماسية في سبيل استرداد الحقوق الفلسطينية، وتسليط الضوء على معاناة النواب الفلسطينيين المختطفين في سجون الاحتلال الصهيوني في المجالس الحقوقية الدولية.

نظم ورشة عمل شارك فيها عدد كبير من النواب والقانونيين

المجلس التشريعي يستقبل خبير القانون الدولي د. محمود المبارك



القانون الدولي غير موجود، وقال: «اعتقال هذا الأسير يندرج تحت بنود اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٨، التي وقعت عليها دولة الاحتلال الاسرائيلي ومطلوب منها الالتزام ببندوها، وإذا لم تفعل تتعرض للمساءلة والمحكمة.

وناقش المبارك عدة قضايا خلال الورشة تمر بها القضية الفلسطينية، مثل حصول فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة، وقانونية الحصار الاسرائيلي البري والبحري والجوي المفروض على قطاع غزة، وعدم قيام دولة الاحتلال الاسرائيلي بالتزاماتها تجاه القطاع باعتبارها فكست الارتباط معه عام ٢٠٠٥، وناقش أيضاً قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وقانونية وضعهم الانساني.

وفي نهاية لقائه أكد المبارك أن القضية الفلسطينية هي قضية عادلة وناجحة يتولاها محامى متأمر، وإذا ما تولتها أيد أمينة فإن النصر حليف الفلسطينيين لا محالة.

وتحدث المبارك عن أهمية المجلس التشريعي في سن القوانين والموافقة على المعاهدات الدولية ومنها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحالات النزاع المسلحة والحروب، وأن هذه الاتفاقيات تشمل في موادها جواز محاكمة مجرمي الحرب في أي دولة تفعل هذه الاتفاقيات، ومنها الدول الأوروبية.

وأكد أن الفلسطينيين بحاجة كبيرة للنظر بجدية في تفعيل اتفاقيات جنيف لتكون منطلقاً لمحاكمة الاسرائيليين، وكل خطوة قانونية يقوم بها الطرف الفلسطيني سيكون لها وزنها وتأثيرها على السياسة الاسرائيلية مثل تقرير غولدستون، حتى لو كانت الخطوة نظرية.

وشدد المبارك على أن استشهاد الأسير عرفات جرادات في سجون الاحتلال يشكل جريمة حرب في القانون الدولي، مستغربا عدم تحرك السلطة الفلسطينية وكان

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس الخبير في القانون الدولي د. محمود المبارك الذي زار قطاع غزة مؤخراً. وعقد التشريعي ورشة عمل ضمت عدداً من نواب المجلس منهم النائب خليل الحية والنائب إسماعيل الأشقر ونواب كتلة التغيير والاصلاح، بالإضافة الى رئيس اللجنة القانونية محمد فرج الغول وأعضاء اللجنة القانونية بالمجلس، وذلك في إطار العمل على إثراء العقلية البرلمانية والقانونية في مجال القانون الدولي.

وتعرض المبارك خلال كلمته في الورشة لوضع القانون الدولي في الدول العربية، وعدم وجود اقتناع من قبل القائمين على العملية السياسية في البلدان العربية على الاهتمام بهذا المجال رغم أهميته الكبيرة، بالإضافة لعدم الاهتمام بتنمية كوادر خبيرة في مجال القانون الدولي، والاعتماد على الخبراء الأجانب فقط.

وقال المبارك: «نحن بحاجة لفهم القانون الدولي والتعامل معه جيداً، لأن معظم مصائبنا في المنطقة العربية تأتي نتيجة الفهم الخاطئ لأصول القانون الدولي، والتصرف في كثير من القضايا الهامة دون الرجوع الى هذه القوانين»، وطرح مثالا بقوله أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات لم يكن معه خبير قانوني واحد في القانون الدولي عندما فاض ووقع على اتفاقية أوسلو، بينما كان لدى الاسرائيليين عشرات الخبراء في القانون الدولي، يعملون على صياغة كل تفصيل صغير وكبير في هذا الاتفاق، وفي النهاية شكل هذا الاتفاق نكسة في تاريخ الشعب والقضية الفلسطينية.

زار معرض (أرواح لا صور)

د. بحريستقبل لجنة فلسطيني سوريا



والمساعدات المقدمة لهم، مؤكدا بأنهم يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها الفلسطيني المقيم بغزة نظرا لأنهم شركاء في الهم الوطني. وأضاف بأنه سيوجه الجهات المسؤولة بغزة لاتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على كرامة الانسان الفلسطيني أينما تواجد.

وأكد بحر بأن القادمين من سوريا ولبيبا وكافة البلدان العربية ومناطق الشتات مرحب بهم في غزة، موضحا بأن المجلس التشريعي سيبدل قصار جهده ليكون لهم نصيب بالمشاريع الاسكانية التي يتم العمل بها بموجب المنحة القطرية، مثنيا دور الحكومة باعتماد مبدأ وظيفة لكل عائلة فلسطينية بغزة بما في ذلك العائلات القادمة من سوريا.

في سياق منفصل زار بحر معرض «أرواح لا صور» الذي تنظمه رابطة الأسرى والمحربين على شاطئ بحر غزة ودعا لنصرة الأسرى بكافة السبل والوسائل، مؤكدا على دعوته السابقة لإشغال انتفاضة ثالثة تحمي كرامة أسرانا الأبطال خلف قضبان الاحتلال الذي لا يراعي المواثيق الانسانية والأعراف الدولية الرامية لحماية الأسرى، معتبرا المعرض أعظم لمسة وفاء تضعها غزة المحررة على جبين أسرانا الأبطال تقديراً لمعاناتهم المستمرة في سجون الاحتلال الصهيوني.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمكتبه بغزة لجنة تمثل أبناء شعبنا الفلسطيني القادمين من سوريا الي غزة. وأوضح عاطف العيمايي الناطق باسم اللجنة كافة التحديات التي تواجه القادمين من سوريا، مثنياً الدور الإنساني المتقدم الذي تقوم به الجهات الرسمية بغزة تجاههم.

وأشار العيمايي إلى تقصير وكالة الغوث بحقهم، مؤكداً بأنها تتعامل معهم بسياسة التهميش ولم تفعل لهم شيئاً ولم تبدل أي جهد للتخفيف من معاناتهم المستمرة رغم أن رعاية وتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين هو من صميم عملها، مشيراً إلى ضرورة مساءلة الحكومة برام الله عن مسؤولياتها وتقصيرها تجاههم.

بدوره طالب عضو اللجنة م. يحيى الشيخ بتشكيل لجنة وطنية دائمة ترعى كافة العائلات القادمة من سوريا وتقدم لهم العون اللازم تمهيدا لإيجاد صيغة معقولة لإقامتهم وتشغيلهم، منوهاً لكون معظم العائلات القادمة من سوريا ليس لهم أقارب في غزة مما يشكل مزيداً من العبء والمتاعب عليهم.

من ناحيته استعرض بحر كافة التسهيلات التي تم اتخاذها بغزة لتسهيل أمور القادمين من سوريا

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

الأسرى الأبطال بين نار الاحتلال وأعدائه

يوما بعد يوم يدرك الكيان الصهيوني أن أسرانا الأبطال القابعين في زنازينه العنصرية وباستيالاته النازية يشكلون الشريان النابض لشعبنا الفلسطيني وأحد مصادر قوته وبواعث إرادته في ممارساته الإجرامية وإجراءاته التعسفية.

من حيث الأهمية والأولوية تتصدر قضية الأسرى، إلى جانب قضيتي القدس واللاجئين، عناوين الحقوق الفلسطينية الرئيسية، وتحتل مكانة متميزة في الوجدان الشعبي الفلسطيني، فلا تكاد تجد أسرة فلسطينية إلا وفيها أسير، أبا كان أم زوجا أم أختا أم ابنا أم قريبا، حتى عمت أشكال المعاناة وغرس الألم أنيابه في طول وعرض أرضنا الفلسطينية.

ومنذ فترة ليست بالقصيرة يحاول الاحتلال تطويع أسرانا البواسل وتذجيتهم وقهر إرادتهم وكسر معنوياتهم وتحويلهم إلى مجرد أرقام صماء داخل السجون، مستعينا بقوانين عنصرية شرعت فرض المزيد من الإرهاب الجسدي والمادي والنفسي بحقهم ما منح إدارة مصلحة السجون الصهيونية غطاء شرعيا للتفنن في إبداء الأسرى والتكثيف بهم دون خشية أي تداعيات أو تبعات ارتدادية.

وبلغت جراحة الصهاينة مبلغا خطيرا حين رفعوا مستويات التعذيب البدني والتكثيف الجسدي بحق الأسرى، ما تسبب في استشهاد الأسير عرفات جرادات، وفتح ملف الأسرى على مصراعيه في مواجهة الإجرام الصهيوني والتواطؤ الفلسطيني الرسمي والتفاق الدولي.

ولعل أول ما نحتاج إليه في مواجهة الجرائم الصهيونية بحق الأسرى يكمن في توحيد الموقف الفلسطيني الداخلي، وسد كل الثغرات الفلسطينية التي يستغلها الاحتلال للإثخان في الأسرى ومواصلة إجرامه البشع بحقهم، والتصدي له برؤية فلسطينية واحدة وجبهة وطنية صلبة لا تعرف الخور أو الانكسار.

وبكل أسف فإن الموقف الوطني الفلسطيني يواجه الطعنات الغادرة من الخلف على يد السلطة الفلسطينية التي تغض الطرف عن جرائم الاحتلال، وآخرها جريمة اغتيال الأسير جرادات، وتمتنع عن رفع الدعاوى القانونية أمام محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، وتستمر في خنق الحريات ومحاربة المقاومة والتعاون الأمني مع الاحتلال على أرض الضفة الغربية، وتقوم باستدعاء الأسرى المحررين وزوجات وأبناء الشهداء والأسرى والتحقيق معهم.

تحفل أجندتنا الوطنية بالكثير من الخطوات الهامة والإجراءات الضرورية لمواجهة الإجرام الصهيوني بحق الأسرى، لكنها تصطدم اليوم بموقف السلطة المتواطئ مع الاحتلال، الذي يحول دون استنهاض وتفعيل الطاقات والقدرات الشعبية الفلسطينية في مضمار نصرة الأسرى باعتبار الحراك الشعبي حول القضية فوضى كما ورد على لسان بعض قادة ومسؤولي السلطة، ويكبح عمليا أي حراك شعبي ثوري في اتجاه تضجير انتفاضة ثالثة في وجه الاحتلال، ويحاول طي صفحة ملف الأسرى من واجبات العمل الوطني المؤثرة، وقصرها فقط على الجوانب الإعلامية البحتة بعيدا عن مفاعيلها الشعبية الهامة.

ومع ذلك، ينبغي أن تدرك السلطة جيدا أن شعبنا الفلسطيني أكبر من كل محاولات التنذيب أو التهميش أو الاحتواء، وأن محاولة عزله عن قضية الأسرى محكومة بالفشل المحتم، وإلا لتسترجع السلطة ذاكرتنا الوطنية التي تحمل إليها دروس العزة والكرامة والانتصار، وتضعها في مواجهة البديهيّات والمسلّمات المعروفة، وتذكرها بأن قرار اندلاع الثورات والانتفاضات لم يكن يوما قرارا سلطويا وإنما كان قرارا شعبيا بامتياز، وأن الإرادة الشعبية الحرة والمتوثبة قادرة على تغيير معطيات ومعادلات الواقع البائس وتحطيم كل أغلال التآمر والتعاون الأمني مع الاحتلال.

إن حاجتنا إلى إعادة صياغة الموقف الفلسطيني الداخلي على أسس وحدوية سليمة تشكل مقدمة ضرورية لتحشيد الدعم العربي والإسلامي والدولي لقضية الأسرى، ومهما بُذل من جهد على المستوى العربي والإسلامي والدولي للدفاع عن كرامة وحقوق الأسرى الفلسطينيين فإنه يبقى ناقصا ومجروحا في ظل انقسام الموقف الفلسطيني الداخلي، وتعاون طرف فلسطيني مع الاحتلال على حساب حقوق شعبه وكرامته الوطنية.

هناك الكثير مما يمكن أن يقال في إطار دعم وتحشيد الجهود خلف قضية الأسرى العادلة، لكن تضجير الجبهة والموقف في وجه الاحتلال في إطار انتفاضة ثالثة، وفي القلب منه الجهد المقاوم لخطف الجنود، يبقى الخيار الأكثر قوة والأشد أثرا وتأثيرا على الاحتلال، والأسلوب الأكثر نجاعة لنصرة الأسرى والدود عن حياض قضيتهم التي ترتفع وتيرة خطورتها يوما بعد يوم.

د. بحر يدعو لإبقاء القضية الفلسطينية في قلب الأجندة المصرية

المجلس التشريعي يستقبل وفدا تضامنيا مصرية



فلسطين هي القضية المركزية للأمة الإسلامية جميعها، وأنتم البعد القومي والإقليمي لنا، وندين بالفضل لكم أنكم خط الدفاع الأول عن مصر والدول العربية».

وأضاف: «مصر لديها مسئولية تجاه فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، وعليكم أن تدركوا بأن الإرادة السياسية في مصر قد تحررت، وهي تعمل وفق منظومة للوصول لحل دائم لمشكلات قطاع غزة، من خلال معبر اقتصادي تجاري وشخصي وممر آمن لكل الأمة العربية والإسلامية لفلسطين، ولكن قدروا الظروف الإقليمية والدولية، والظرف الذي نمر به، وبإذن الله القادم من مصر أفضل مما سبق، ومصر قبل الثورة ليست هي مصر بعد الثورة».

بدوره رحب النائب خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح بالوفد المصري، وطالب بضرورة كف الاعلام المغرض في مصر عن المقاومة الفلسطينية وحركة حماس على وجه الخصوص، وأكد بأن الحركة ليس لها في الشأن الداخلي المصري.

وقال: «هذه الوفد هي رسل خير من الأمة واليه، ومطلوب منكم الآن العمل على الدعم المعنوي والمادي والسياسي والاعلامي، لإيقاف الهجمة الشرسة على المقاومة، ووقف هاجس الخوف لدى شريحة في المجتمع المصري، فامن مصر هو أمننا،

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً تضامنياً مصرية، من جمعية القدس الخيرية، والمؤسسة المصرية للإغاثة والتنمية، برئاسة عضو مجلس الشورى المصري السيد العابد.

وضم الوفد نخبة من أساتذة الجامعات المصرية، بالإضافة الى شخصيات رمزية وقيادية ونسوية من المجتمع المصري، حيث كان في استقبالهم عدد من نواب المجلس منهم الدكتور خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح.

ورحب النائب الأول أحمد بحر بالوفد الزائر في رحاب المجلس التشريعي، مؤكداً على رمزية هذا الوفد باعتباره من مصر الشقيقة، والدولة العربية الرائدة التي تقف بجوار الشعب الفلسطيني، والحاضنة للأمة العربية والإسلامية. وتمنى بحر أن تبقى فلسطين على قائمة الأولويات بالنسبة للقيادة السياسية في مصر، في ظل الثورة المصرية، قائلاً: «نقدر جيداً الظروف السياسية التي تمر بها مصر الشقيقة، ونحن على يقين بأن الله سيزيل هذه المحنة، وستسقط كل المؤامرات التي يحيكها المتآمرون لتخريب مصر واضعاف دورها العربي والإسلامي، ورغم كل ذلك يجب أن تبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة».

وأشار بحر خلال لقائه بالوفد إلى الانتهاكات التي قام بها الاحتلال الصهيوني بحق المجلس التشريعي الفلسطيني خلال مسيرته منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، مسلطاً الضوء على قصف طائرات الاحتلال لمقر المجلس التشريعي الفلسطيني في حرب الفرقان، واستهداف بيوت نواب الشعب الفلسطيني، بالإضافة لاغتيال النائب سعيد صيام وعشرة من أفراد عائلته، والممارسات التي ينتهجها الاحتلال في الضفة الغربية باعتقال نواب المجلس التشريعي لسنوات، دون محاسبة أو مسائلة من قبل المجتمع الدولي الذي يدعي احترامه للديمقراطية.

بدوره قال رئيس الوفد السيد العابد: «قضية

المجلس التشريعي يستقبل متضامين من قافلة الربيع العربي التونسية



استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس متضامين تونسيين من قافلة الربيع العربي التونسية، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة.

وضم الوفد ٣٠ عضواً من مختلف المدن التونسية، بينهم محامين وتجار ومسؤولي مؤسسات خيرية ورجال أعمال، يرأسهم الحاج بشير خضري من قيادات حركة النهضة التونسية.

ورحب بحر بالوفد المتضامن في قاعة المجلس التشريعي، مشيداً بدور الجمهورية التونسية حكومة وشعباً وبرلمان في دعم القضية الفلسطينية، ولفت إلى الزيارة التي قام بها نواب المجلس التشريعي للجمهورية التونسية والترحيب الذي استقبلوا به في تونس، وما شعروا به من حب ومودة من الشعب التونسي تجاه أهل فلسطين والقضية الفلسطينية، آملاً أن تنجح الأحزاب التونسية في تشكيل الحكومة الوطنية الجديدة، ليتحقق الأمن والاستقرار في تونس.

وأشار بحر خلال كلمته إلى الانتهاكات الصهيونية المتكررة في القدس والمسجد الأقصى تحديداً، وما قام به عضو الليكود الإسرائيلي باقتحام للمسجد الأقصى، ونوه إلى أن المسجد الأقصى يتعرض لمؤامرة كبيرة وتهويد لم يسبق له مثيل، وأن على الأمة العربية والإسلامية أن تستيقظ من سباتها وتعلن تشكيل جيش القدس، لحمايتها من التهويد والصهيونية. وتعرض لقضية الأسرى المضربين عن الطعام، متسائلاً: «إلى متى سيبقى الصمت العربي

والإسلامي عن الموت البطيء الذي يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال؟، وما حصل في الأيام الأخيرة من جريمة اغتيال للأسير عرفات جرادات واستشهاده أثناء التعذيب، لم يحرك العالم العربي والإسلامي ساكناً تجاهها، السكوت عن هذه الجرائم يعطي الاحتلال غطاءً أكبر للممارسات اعتدائه بحق الأسرى الفلسطينيين».

بدوره قال رئيس القافلة الشيخ بشير خضري: «إنه لشرف كبير لنا أن نكون ضيوف في بيت الشرعية الفلسطينية، لقد كنا ممنوعين من حيناً ودعماً للقضية الفلسطينية في عهد الدكتاتور بن علي، لكننا اليوم في أحضان الشعب الفلسطيني وعلى أرض فلسطين، نتضامن مع أخواننا الذين رفعوا رأس الأمة الإسلامية معنوا ومادياً وسياسياً، نعاهدكم بالدفاع معكم

عن المسجد الأقصى ونفعل ما نستطيعه في سبيل دعم القضية الفلسطينية». مؤكداً أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، وتحرير فلسطين والمسجد الأقصى يمر عبر تحرير تونس ومصر وليبيا واليمن».

بدوره عبر النائب مشير المصري عن شكره الكبير للشعب التونسي على دعمه المتواصل للشعب الفلسطيني، وأكد أنه خلال زيارته لتونس لمس وحدة كاملة من كافة أطراف الشعب التونسي تجاه القضية الفلسطينية، وأمل أن تتم الثورة التونسية، ويكون سيرها نحو القدس بإذن الله.

وفي نهاية اللقاء سلم بحر درعاً تذكاريًا لأعضاء القافلة التونسية، تكريماً لجهودهم ومساندتهم لأهل فلسطين.

أهالي الأسرى يدعون إلى تدويل القضية ومحاسبة الا

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث سبل مواجهة

تقرير اللجنة القانونية يدعو إلى تحريك دعاوى لدى المحاكم الوطنية والمحاكم والمحافل الدولية وإطلاق حملة دولية قانونية وإنسانية ضد جرائم الاحتلال بحق الأسرى

د. بحر يدعو الراعي المصري لإجبار الاحتلال على احترام الاتفاقيات الخاصة بالأسرى ويؤكد أن الإرادة الفلسطينية الفتية ستقهر الاحتلال وتطلق الأسرى



احترام حقوق الأسرى، فيما دعا تقرير اللجنة القانونية إلى إطلاق حملة دولية لنصرة الأسرى وتحريك دعاوى محلية ودولية ضد جرائم الاحتلال بحقهم. في ذات الوقت دان النواب الازدواجية الغربية بشأن قضية الأسرى، وموقف السلطة الفلسطينية المتخاذل بشأنها، داعين إياها إلى رفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لنصرة الأسرى.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الخميس (28-2) جلسة خاصة للبحث في سبل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى عقب استشهاد الأسير عرفات جرادات في سجون الاحتلال مؤخرا بحضور ومشاركة وزير شئون الأسرى وممثلين عن أهالي الأسرى والمؤسسات المعنية. ودعت رئاسة التشريعي خلال الجلسة الراعي المصري لإجبار الاحتلال على

د. بحر: دعوة مصر للتدخل

وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة بقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء والشهيد الأسير عرفات جرادات، موجها التحية



لجميع الأسرى في سجون الاحتلال، الذين يمثلون إرادة الشعب وكرامته، كما وجه تحية خاصة للأسرى المضربين سامر العيسوي وأيمن الشروانة والأسير المعزول ضرار السيسي.

وأكد أن جريمة اغتيال الأسير عرفات جرادات هي جريمة حرب تستحق أن يقف العالم كله لمناصرتها، مشددا على أن المجلس التشريعي بعث برسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام الجامعة العربية نبيل العربي، وإلى منظمة التعاون الإسلامي وإلى رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، آملا أن ينتبهوا إلى مناصرة الأسرى.

وناشد بحر الراعي المصري لصفقة وفاء الأحرار أن يقوم بواجبه بالضغط على الكيان الصهيوني من أجل مناصرة الأسرى الذي يتحدون الاحتلال بأمعانهم الخاوية.

وشدد بحر على أن من سيجبر الاحتلال بالإفراج عن الأسرى هو إرادة الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية، قائلا: «إن الانتفاضة الثالثة قد بدأت بإذن الله ولن تنتهي إلا بالإفراج عن كافة الأسرى، ومما يؤسفني أن أقول أن هناك أصواتا تنشر من أبناء جلدتنا من قادة حركة فتح التي تنادي بمنع المقاومة وملاحقة رجالها ونسائها وتستدعي زوجات الأسرى وزوجات الشهداء، وتعلن أنها تمنع وستمنع الانتفاضة الثالثة، وكل ذلك بهدف الحصول على رشوة مالية من الاحتلال والعودة الى المفاوضات العبيثة، أقول إنها والله لن تفلح أبدا ما دام شعبنا فيه عرق ينبض بالدين الإسلامي، وأنصحهم بالامتنال لقول الله سبحانه وتعالى: «ولن ترضى عنك اليهود ولا

النصارى حتى تتبع ملتهم، قل إن هدى الله هو الهدى».

تقرير اللجنة القانونية

وتلا النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي التقرير الذي أعدته لجنته حول

جرادات.

وطالب التقرير السلطة في رام الله بعدم اللهتان وراء المفاوضات العبيثة وإلغاء التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والصهيونية إكراما لدم الشهداء وخاصة الشهيد جرادات ورفع يدها عن المقاومة لتقوم بواجبها تجاه تحرير أسرانا البواسل.

كما طالب الدول التي لها علاقات مع الكيان الصهيوني بمقاطعة هذا الكيان بسبب جرائمه بحق الأسرى.

وأوصى التقرير بتحريك دعوى لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في البلاد الأوروبية كافة، وتحريك دعاوى قضائية أخرى لدى محكمة العدل الدولية بلاهاي لإلزام الاحتلال بدفع التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت الأسرى وذوهم وخاصة أسرة الأسير الشهيد جرادات، وتحريك دعاوى قضائية ثالثة أمام المحافل الدولية والمحاكم الوطنية ضد الممارسات الإسرائيلية الفاضحة لحقوق الأسرى الفلسطينيين إعمالا لمبدأ عالمية الاختصاص القضائي. ودعا التقرير إلى إطلاق حملة دولية قانونية وإنسانية وتشكيل ائتلاف دولي من مختلف مؤسسات حقوق الإنسان لتوقف سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي التفسيرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين وخاصة نواب الشعب الفلسطيني.

كما دعا برلمانات العالم كافة لعقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع الأسرى المأساوي، وتشكيل لجان تحقيق برلمانية من أجل تقديم الاحتلال إلى المحاكم الدولية، مطالبا الحكومات والمؤسسات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية كافة بالضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل وقف الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والإفراج الفوري عن أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي المختطفين فضلا عن كافة الأسرى القابعين في سجون الاحتلال.

واختتم التقرير بالدعوة إلى ضرورة التحرك العاجل من قبل المؤسسات الدولية وخاصة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على فتح السجون أمام العالم، وإخضاع سلطات الاحتلال وإدارة السجون للتفتيش والرقابة والمساءلة على انتهاكاتها، وضمان انطباق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على الأسرى الفلسطينيين.

مداخلات الحضور

وزير شئون الأسرى



وفي مداخلته قال وزير شئون الأسرى والمحربين عطا الله أبو السبح: «يجب أن يصدر عن المجلس التشريعي إضافة إلى المؤازرة للأسرى، شجب واضح وصريح لموقف السلطة الفلسطينية من هذه القضية، خصوصا الموقف الذي عبر عنه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس باعتبار أن التعبير عن الغضب الشعبي تجاه ما فعلته إسرائيل باغتيال الشهيد عرفات جرادات نشر للفوضى في أوساط الشعب الفلسطيني، وإن التعبير بالفوضى عن غضب الشعب الفلسطيني، والذي يمثل في تراثنا وتاريخنا الأداة الأنصع التي حققت للشعب الفلسطيني كرامته ورفعت اسمه وحافظت على حقوقه وثوابته، أن تعتبر ذلك فوضى فهذه سقطة وطنية وأخلاقية وسياسية لابد من الإشارة إليها».

وأكد أبو السبح على وجوب استنهاض همة الشعب الفلسطيني لتحرير الأرض الفلسطينية في كل أرض نتواجد فيها من القدس والضفة الغربية للانتفاض في وجه هذا الاحتلال، للتوقف عن اقتراف مثل هذه الجرائم، مشددا على أن استرداد الحقوق لا يأتي عبر المفاوضات، وأن تحرير الأسرى وتحقيق كرامتهم لا يأتي إلا بالمقاومة، وإن الذي يجري في الضفة الغربية من التنسيق الأمني هو جريمة بحق الشعب الفلسطيني يجب إدانتها.

النائب يحيى العبادسة

من ناحيته تساءل النائب يحيى العبادسة: «من أين اعتقل الشهيد جرادات وكيف تم تسليمه للاحتلال؟ حدث هذا من خلال التواطؤ بين المنظومة الأمنية



التي تعمل وكالة أمنية تابعة للمحتل، وتمثل العصا الغليظة على الشعب في الضفة الغربية لمنعه من أن يرفع رأسه ويقاوم هذا المحتل».

وأضاف: «المسؤولية الحقيقية الواضحة تقع على رئيس السلطة، فهو مسئول من الناحية القانونية والأدبية عن

احتلال على جرائمه بحق الأسرى في المحافل الدولية

تتهاكات الاحتلال بحق الأسرى عقب استشهاد الأسير جرادات

وزير الأسرى يدين موقف السلطة الفلسطينية المتخاذل بشأن الأسرى والحراك الشعبي ويدعو لاستنهاض الهمة الجماهيرية لنصرة الأسرى

النواب يدينون ازدواجية الموقف الغربي ويدعون السلطة لرفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لنصرة الأسرى



لن يتخلوا عنها.

ودعا الأسطل إلى تفعيل المقاومة المسلحة لأنها أفضل الطرق لتخليص الأسرى من السجون، ولاجتثاث الاحتلال من جذوره، موضحاً أن المحاولات مع المحاكم الدولية المسيسة فلا نعلق آمالاً كبيرة على الذهاب إليها، ولكن إذا توفرت الإمكانيات فلا بأس من ذلك.

النائب عاطف عدوان

من ناحيته لفت النائب عاطف عدوان إلى الروح الوحيدة التي أظهرها الشعب الفلسطيني في رده على جريمة الاحتلال باغتيال جرادات والتضامن مع الأسرى، مشيراً إلى أن اعتداءات

الاحتلال بحق الأسرى لن تتوقف ولابد من مواجهتها بكل القوة من الشعب الفلسطيني بأفراده ومؤسساته والأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم حتى يتوقف نزيف الدم في المعتقلات وخارجها.

وأضاف: «كنا نظن بأن الدعوة من المجلس التشريعي لحضور كافة النواب في قضية الجلسة سوف تؤدي أكلها ويحضر إخوة من حركة فتح، ونحن عندما نقوم بمثل هذه الجلسة لا نفرق بين أبناء الوطن الواحد وكنا نود أن نرى الوحدة الوطنية متمثلة في هذه الاجتماع، ولكننا فوجئنا بأننا وحدنا نقف في هذه الساحة، رغم أن قضية الأسرى تحظى بالإجماع الوطني من كافة أطراف الشعب الفلسطيني».

النائب هدى نعيم

بدورها قالت النائب هدى نعيم بوجوب النضال في تفعيل وتصعيد الضغط الدولي على الاحتلال، والاستمرار في كشف زيف العدالة الدولية

ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنادي بها الدول العظمى المهيمنة على القرار في المنطقة، مضيفة: «نحن نؤمن بأن ما قيل من جهة بعض أركان السلطة بأنهم يؤمنون بالمقاومة الشعبية هو مجرد وصف لا قيمة له، والسبب في ذلك أنهم يقولون بأنهم يؤمنون بالمقاومة الشعبية وعندما تقوم المقاومة الشعبية للاحتجاج على الاحتلال، فإنهم يعتبرون بأن هذه فوضى».

وتابعت: «إذا كانت السلطة في رام الله لا تسمح لها كرامتها برفع قضايا في المحاكم الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فعلياً بذلك الاستفادة من الاختصاص القضائي بأن يسمح لأي دولة صديقة لنا بملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة في المحافل الدولية بالنيابة عنا».

النائب محمود الزهار

واعتبر النائب محمود الزهار بأن المشكلة تكمن في ضمير العالم الغربي الذي يتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويرى هذه الجرائم

التي تقوم بها دولة الاحتلال ولا يتحرك، وهذا يعطينا فكرة عن الذين يعتمدون على الغرب لاسترداد حقوقنا الوطنية، والعدو الإسرائيلي يتحكم في سياسات هذه الدول ورؤوس أموالها، مؤكداً أن من يعتمد عليهم في استرداد الحقوق يضيع وقته.

وأضاف: «لابد من أن نستعيد فريضة تحرير الأسرى على كل المستويات، وأدعو أبناءنا المقاومين في الضفة الغربية أن ينتفضوا ليعيدوا الضفة الغربية إلى حضن المقاومة، أنا أحيي الضفة الغربية وأعلن أننا نثق في شعبنا المقاوم الذي يستطيع أن يقلب الأرض تحت أقدام العدو،

وأنا على قناعة أنه إذا قامت انتفاضة في الضفة الغربية فإنها ستكرر تجربة قطاع غزة التي أفرزت طرد الاحتلال من قطاع غزة عام ٢٠٠٥».

النائب سالم سلامة

من جهته حمل النائب سالم سلامة مسئولية أوضاع الأسرى للسلطة الفلسطينية التي تمنع المقاومة وتشكل غطاء للاحتلال، ودعا إلى استخدام الأمة العربية

والإسلامية لمخزوناتا الاستراتيجية، من الأسلحة الاقتصادية والنفط والغاز، فهذا من حق للشعب الفلسطيني على الأمة العربية والإسلامية، مؤكداً بأن عليهم أن يقفوا مع أنفسهم ويقوموا بالواجب المطلوب منهم.

النائب عبد الفتاح دخان

بدوره علق النائب عبد الفتاح دخان قائلاً: «إن ما يسمى بالتنسيق الأمني الذي تمارسه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، من تعاون ولقاءات أمنية مع الاحتلال مما يتعلق

بأمن الاحتلال، كل ذلك يدور حول جمع معلومات عن المقاومة والمقاومين، وتقديمها لقوات الاحتلال، وكل ذلك في معظمه تجسس على الشعب الفلسطيني بمجموعات وأجهزة من أبناء الشعب الفلسطيني لحماية أمن الاحتلال وخذلان قضية الأسرى».

وأضاف: «يتوارد من أخبار أن التقارير الإعلامية الإسرائيلية تقول أن اللقاءات الأمنية مع السلطة الفلسطينية عام ٢٠١١ زادت بنسبة ٢٦٪ عن الاجتماعات التي عقدت في ٢٠٠٩، وأن عمليات التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية توسعت في العام الماضي بزيادة نسبية عن عام ٢٠٠٩، مؤكداً أن ما تفعله الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية يمثل خيانة بحق الشعب الفلسطيني وأسراء الأبطال».

النائب جمال نصر

من ناحيته شدد النائب جمال نصر على أن العدوان

الإسرائيلي الشامل ينبغي مواجهته بمقاومة شاملة، وأقل ما يمكن هو أن تنتفض المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، وكما قالوا أنهم مع المقاومة الشعبية فلماذا يوقفونها.

ودعا نصر إلى يوم غضب في جميع محافظات قطاع غزة، حتى نعبر تعبيراً صادقاً عن وقوفنا مع إخواننا الأسرى، وعن غضبنا تجاه كل من يريد وقف المقاومة وينسق مع الاحتلال الصهيوني.



النائب إسماعيل الأشقر

من جهته لفت النائب إسماعيل الأشقر إلى أن انتفاضات الشعب الفلسطيني جاءت بالانتصار والكرامة، مؤكداً أن قضية الأسرى لابد أن

تصدر الأجندة الوطنية والفعاليات الجماهيرية اليومية، وأن قضية الأسرى مساوية لكل القضية الفلسطينية في أهميتها.

وأضاف: «أكد أن الإخوة في حركة فتح والسلطة في رام الله وقعوا في مخالفة للاتفاق الوطني الذي وقع في القاهرة عام ٢٠١١، الخاص بالملف الأمني والذي ينص على أننا نعيش في مرحلة تحرر وطني وأن التخاطر مع الاحتلال ضد المقاومة يعتبر خيانة وطنية يعاقب عليها القانون، وتحريم الاعتقال السياسي، والذي زاد في هذه المرحلة اتهامهم لحركة حماس بأنها تحرك الشعب الفلسطيني، وزادت أعداد المعتقلين السياسيين وتم ترحيل عدد كبير منهم إلى سجون أريحا».

وحمل الأشقر سلطة رام الله وأبو مازن مسئولية هذه الانتهاكات الواضحة للاتفاقيات الوطنية.

كلمة أهالي الأسرى



بدوره قال الأسير المحرر روجي مشتهى في كلمته عن أهالي الأسرى: «إن تحسين ظروف الأسرى والعمل على تحريرهم هو واجب شرعي، ومن الواجب

على مجلسكم الكريم وضع الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحمي الأسرى وأهلهم وعائلاتهم لحفظ كرامتهم وحقوقهم، ثم العمل على إثارة هذه القضية في جميع المحافل الدولية على اعتبار أنها قضية إنسانية وسياسية».

وطالب مشتهى بالعمل على كشف جرائم الاحتلال بحق الأسرى ومحاسبته في كافة المحافل الدولية، والعمل على الزامه بتطبيق الاتفاقات الدولية بحق الأسرى، إلى جانب قيام مصر بالزام المحتل الإسرائيلي بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في صفقة وفاء الأحرار بوقف العزل الانفرادي وتحسين ظروف الأسرى، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق مع الدول العربية والإسلامية

افتتحوا مدرسة وزاروا مصنعا ومستشفى وأسرة فقيرة واستقبلوا وفودا وتفقدوا مؤسسات رسمية

النواب يواصلون جهودهم الرقابية والتطويرية لتخفيف معاناة المواطنين

واصل نواب المجلس التشريعي في محافظات غزة مهامهم البرلمانية والوطنية على مدار الأيام الماضية . وقد تنوعت جهود ومهام النواب ما بين الشائين التعليمي والاجتماعي مروراً بالشأن الصحي وليس انتهاء بالشأن السياسي والجهد الرقابي على المؤسسات الرسمية . (البرلمان) تابعت أنشطة وفعاليات نواب المجلس التشريعي خلال الأيام القليلة الماضية ، وأعدت التقرير التالي .

من جهتهم وعد النواب بتوصيل المطالب المطروحة إلى الجهات المعنية والسعي لحلها.

ويتفقون مديرىات الشؤون والعمل والداخلية بالمحافظة كما تفقد وفد النواب الوسطى مديرىات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية بالمحافظة.

وضم وفد النواب النائب د. سالم سلامة والنائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهم في مديرية الشؤون سامي النباهين ومديرية العمل زاهر حرز الله خليل عياش ومديرية الداخلية مديرها الجديد أحمد خليل الحليمي.

واطلع النواب خلال جولتهم على سير العمل في المديرىات ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين سواء على صعيد الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مديريةىة الشؤون، والخدمات التي تتعلق بالبطالة التي تقدمها مديريةىة العمل، والخدمات التي تتعلق بالأحوال الشخصية التي تقدمها مديريةىة الداخلية. من جهتهم شرح مدراء المديرىة أبرز الانجازات حققتها المديرىات على صعيد السنوات السابقة، إلى جانب المعوقات التي تواجههم أثناء العمل وأبرز الاحتياجات.

وفي نهاية الجولة عبر المدراء عن سعادتهم لاستقبال وفد النواب وشكرهم للوفد لاهتمامه بقضايا المواطنين والسعي الدؤوب لحلها.

النائب الجمل يستقبل وفداً تونسياً

إلى ذلك استقبل النائب د.عبد الرحمن الجمل وفداً من الجمهورية التونسية الزائر للقطاع في مكتبه بالمحافظة الوسطى.

وبحث النائب مع الوفد آخر تطورات القضية الفلسطينية، وما حققته المقاومة من انتصار على العدو الصهيوني في معركة حجارة السجيل.

وتطرق النائب الجمل لما تتعرض له مدينة القدس من اعتداءات صهيونية مستمرة الهادفة إلى تهويد الأقصى والمدينة المقدسة وتهجير أهلها وابتلاع الأرض بالاسيطان. وأطلع النائب الجمل الذي يرأس دار القرآن الكريم والسنة بالقطاع الوفد التونسي على أبرز إنجازات الدار في محافظات القطاع وآخر مشاريعها، وآلية توزيع مراكز التحفيظ في كافة المحافظات.

كما تطرق النائب الجمل للمعوقات التي تواجه الدار وتعيق من إقامة المشاريع.



نواب الوسطى لدى استقبالهم وفد بلدية دير البلح

عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

ورحب النائب سلامة بالوفد، شاكرًا لهم المبنذولة في أجل خدمة المواطنين وتوفير ما يلزمهم، مطالبهم بالمزيد من هذه الجهود.

من جانبه أكد نصار أن هذه الزيارة تأتي في إطار التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل توفير الخدمات اللازمة للمواطنين.

واستعرض نصار أبرز الانجازات التي قامت بها بلدية دير البلح من مشاريع تعبيد شوارع ومشاريع صرف صحي ومشاريع خدماتية.

نواب الوسطى يزورون مستشفى شهداء الأقصى

في سياق متصل زار نواب المحافظة الوسطى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، وكان في استقبالهم مدير المستشفى د. إبراهيم الهور والمدير الإداري سامي ابو ناموس والطبيب كمال خطاب.

وضم وفد النواب النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب د. خميس النجار والنائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

ورحب مدير المستشفى بوفد النواب وشكرهم على تلبية الدعوة لزيارتهم والسعي الدؤوب لحل قضايا مستشفى شهداء الأقصى، متطرقاً إلى ضيق المستشفى وحاجتها للتوسعة، وحاجة مركز الصيانة والإسعاف للتطوير فضلاً عن مناقشة العديد من القضايا.

والصالحات. موضحاً وأن هذا العمل إنما نقوم به قربي لله تعالى وتفقدنا لأحوال شعبنا الفلسطيني المحاصر . وقدم الوفد مساعدة مالية للأسرة مقدمة من نواب محافظة غزة، متمنيين أن تكون هذه المساعدة عوناً لهذه الأسرة الكريمة.

وفي ختام الزيارة شكرت العائلة النواب على هذه اللفتة الكريمة وتواصلهم مع أبناء شعبهم.

نواب الشمال يستقبلون وفداً من مديريةىة العمل بالمحافظة

من جهتهم استقبل نواب محافظة شمال غزة وفداً من مديريةىة العمل في المحافظة ممثلة بمدير المديرىة ومدير التشغيل بالمحافظة، وكان في الاستقبال النائب د. يوسف الشرافي، والنائب مشير المصري.

وناقش النواب مع وفد المديرىة عدة قضايا تختص بالمواطنين العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين الجدد، وآلية تشغيلهم والعمل على دعمهم بكافة الوسائل المتاحة.

وطالب النواب بضرورة توفير فرض عمل جديدة للخريجين العاطلين عن العمل لتحسين وضعهم المعيشي.

نواب الوسطى يستقبلون وفداً من بلدية دير البلح

بدورهم استقبل نواب المحافظة الوسطى وفداً من بلدية دير البلح لمناقشة آخر إنجازات وسير العمل في البلدية.

وضم وفد البلدية سعيد نصار رئيس البلدية وعدد من المسئولين فيها، وكان في استقبال الوفد كلا من النائب د.

نواب غزة يشاركون في افتتاح مدرسة التقوى

فقد شارك وفد من نواب محافظة غزة ضم كلا من النائب د أحمد أبو حلبية والنائب محمد فرج الغول في حفل افتتاح مدرسة التقوى الذي نظمته مديريةىة التربية والتعليم غرب غزة بحضور وزير التربية والتعليم أسامة المزيني ود. أنور البرعاوى وكيل وزارة التربية والتعليم ومحمود مطر مدير مديريةىة تعليم غرب غزة بالإضافة لعدد آخر من الأكاديميين والمعلمين والمعلمات.

وتحدث النائب أبو حلبية عن فضل العلم والعلماء وتعظيم القرآن لشأن العلم وأهله، مؤكداً أن كتلة التغيير والإصلاح ومن خلال المجلس التشريعي تقف مع العلم ومسيرته وكذلك الوقوف مع المعلمين ومطالبهم والتي بفضل الله تمكن المجلس التشريعي من تحسين وضع المعلم في موازنة ٢٠١٣ وكذلك إقرار قانون التعليم.

وعبر عن بالغ الشكر والتقدير لوزارة التربية والتعليم على الاهتمام الكبير في العملية التعليمية ودعم المعلم الفلسطيني والجهود المبذولة في البناء وتعمير المدارس.

هذا وتخلل الحفل العديد من الفقرات المميزة والهادفة التي تمثلت في قراءة القرآن والسلام الوطني الفلسطيني. والقصائد الشعرية والنشيد العذب وعرض الفتوة.

ويتفقون مصنع السكسك

كما تفقد وفد من نواب غزة شركة السكسك للأدوات الصحية بعد الحريق الذي شب بها مؤخراً، وضم الوفد كلا من النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر والنائب أ.د أحمد أبو حلبية والنائب أ. جمال نصار والنائب أ. محمد فرج الغول وكان في استقبالهم السيد نعيم السكسك مدير شركة السكسك.

وعبر وفد النواب عن تضامنه مع شركة السكسك في هذه الأزمة التي عصفت بها.

وفي نهاية الزيارة شكر نعيم السكسك مالك المصنع نواب غزة على هذه الزيارة، وعبر عن سعادته بهذه الزيارة والتواصل مع ممثلي الشعب.

النائب أبو راس يزور عائلة فقيرة شرق غزة

إلى ذلك زار النائب د. مروان أبو راس عائلة فقيرة بمنطقة شرق غزة ضمن سلسلة من الزيارات للأسر الفقيرة والمحاجة بالمحافظة التي ينظمها مكتب نواب محافظة غزة. وأشار النائب أبو راس إلى أن النواب يقومون وبشكل يومي بمساعدة المواطنين المحتاجين عبر مكاتب النواب

مع قرب حلول يوم المرأة العالمي

لجنة التربية بالتشريعي تناقش واقع المرأة الفلسطينية وقوانين أخرى في اجتماعها الدوري



كما تم مناقشة مجموعة من القوانين التي تلامس حياة المواطن الفلسطيني بشكل مباشر وتعمل على حمايته من المخاطر الاجتماعية كقانوني المخدرات والمؤثرات العقلية وآليات تنظيم المهن الصحية، بالإضافة إلى وضع اللامسات الأخيرة على قانون المسؤلية الطبية.

وفي سبيل متابعتها لشكاوى الموظفين الحكوميين، تم استعراض مجموعة من الشكاوى الواردة للجنة سواء بشكل مباشر أو من خلال ديوان الشكاوى بالمجلس، وتم الاتفاق على أن تقوم اللجنة بعقد جلسة استماع لرئيس ديوان الموظفين العام خلال الأسبوع الجاري تناقش قضايا أبرزها تغيير المسميات الوظيفية للموظفين من حملة التخصصات الهندسية، وعلاوة المخاطرة، والساعات الإضافية، وتغيير الفئة الوظيفية لسائقي الإسعاف.

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي اجتماعها الدوري بحضور النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة، والنائب د. خميس النجار مقرر اللجنة، وبمشاركة النواب أعضاء اللجنة د. يوسف الشرافي ود. سالم سلامة ود. محمد شهاب والنائب هدى نعيم.

وناقش الاجتماع عدة قضايا ذات العلاقة باختصاصات اللجنة كان من أبرزها واقع المرأة الفلسطينية وآليات دعم المجلس التشريعي للمرأة في سبيل الحصول على حريتها وتحريها من الامتهان وتحقيق المساواة في القيم الإنسانية الذي كفلته لها الشريعة الإسلامية والقانون الفلسطيني، وذلك بمناسبة قرب حلول يوم المرأة العالمي الذي يأتي في الثامن من آذار من كل عام.

استمعت إلى وزير الأوقاف

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الصحة



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لوزير الصحة د. مفيد المخللاتي في مقر المجلس التشريعي بحضور رئيس وأعضاء اللجنة. وناقشت اللجنة مع وزير الصحة خطة الوزارة في توفير مستلزمات الأدوية والأموال الفنية مثل المولدات الكهربائية، مؤكداً على ضرورة أن تكون الوزارة على جهوزية تامة لأي طارئ وعرض مشاكل الأطباء. وناقشت نواب اللجنة مع الوزير قضية أرض أبو خضرة الموقوفة لوزارة الصحة لمناقشتها مع وزير الأوقاف. كما ناقشت الجلسة قانون المسؤولية الطبية وقانون مزاوله المهنة وما يعتريه من مشكلات، وطالب النواب وزارة الصحة أن تبدي رأيها في مشروع قانون مزاوله تنظيم المهن الصحية خلال أسبوع لعمل اللازم. وفي سياق متصل عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لوزير الأوقاف والشئون الدينية، بحضور

زارت وزارة الزراعة

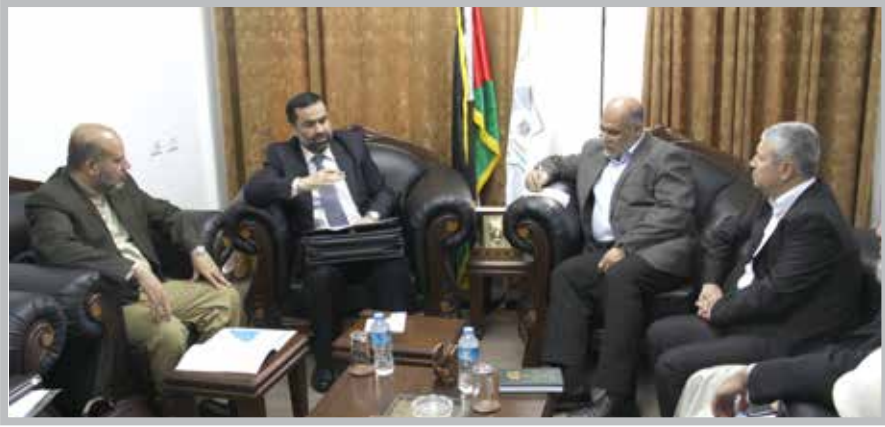
اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة المالية



عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع مع وكيل وزارة المالية المساعد محمد جاد الله في مقر المجلس التشريعي، بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وأعضاء اللجنة النائب يوسف الشرافي والنائب سالم سلامة والنائب يونس الأسطل والنائب جمال نصار. وناقشت اللجنة مع جاد الله القضايا العالقة بوزارة المالية وخاصة ما يتعلق بشق الجمارك، كما تم عرض العديد من القضايا العالقة كعمل الجمارك وخاصة في قطاع السيارات والبتروول وقضية الضرائب وصندوق الاستثمار. وفي سياق آخر قامت اللجنة الاقتصادية بزيارة وزارة الزراعة بغزة لمناقشة آخر المستجدات لدى الوزارة، بحضور رئيس النائب عاطف عدوان وعضو اللجنة النائب يوسف الشرافي، وكان في استقبالهم وزير الزراعة علي الطرشاوي. بدوره رحب الطرشاوي بأعضاء اللجنة، وثنى هذه الزيارة التي تأتي في سياق تواصل المجلس مع الوزارات والاطلاع على عملها. وناقش الحضور عدداً من القضايا منها هجمة الجراد القادمة من مصر وإسرائيل والذي بدوره أكد على

ناقشوا قضايا تخص الوزارة والبلديات

لجنتا الرقابة والحكم المحلي بالتشريعي تجتمعان بوزير الحكم المحلي



عقدت لجنتا الرقابة وحقوق الإنسان، والداخلية والأمن والحكم المحلي، في المجلس التشريعي اجتماعاً مع وزير الحكم المحلي محمد الفراء لمناقشة بعض القضايا التي تخص الوزارة والبلديات. وحضر الاجتماع رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر، ورئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان النائب يحيى العبادسة، بالإضافة للنائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، ورئيس اللجنة المركزية في وزارة الحكم المحلي غسان الوحيدوي، والمستشار القانوني للوزارة يوسف الحسائنة. ونوقشت خلال الاجتماع عدة قضايا منها: القوانين والتشريعات المطبقة على العاملين في البلديات ومدى الالتزام بأحكامها، ومدى التزام البلديات بأنظمة البناء وإلى أي مدى تتطابق هذه الأنظمة في الهيئات المحلية ودور وزارة الحكم المحلي في هذا المجال، بالإضافة إلى مناقشة وضع النظافة في قطاع غزة، وآليات تحسينها وترك بصمة إيجابية في هذا المجال. وأكد وزير الحكم المحلي محمد الفراء بأن دور الوزارة هو دور إشرافي رقابي في مجال البناء والتسجيل والتراخيص، والوزارة لها القدرة على إلزام الهيئات المحلية من البلديات بالقوانين العامة للوزارة. وعرض الفراء العوائق التي تواجهها الوزارة في وجود بعض المصانع والمزارع التي تسبب مكاره صحية في المناطق السكنية التي نشأت فيها تلك المصانع، وبسبب ظروف الحصار وعدم القدرة على إيجاد بدائل لأصحاب هذه المزارع والمصانع، حاولت الوزارة تنظيم عملها من خلال بعض الإجراءات مثل: تحديد مواعيد العمل والزام المصانع بها، وإيقاف عمل المصانع التي تسبب ضجيج مباشر في الأحياء السكنية المكتظة ونقلها إلى مواقع أخرى، مشيراً إلى وجود تعاون مع سلطة جودة البيئة لوجوب مراعاة بعض الشروط عند إنشاء المصانع والمزارع. أما فيما يتعلق بموضوع النظافة فقد أكد الفراء أن لدى الوزارة خطوات إيجابية في هذا المجال تتمثل بإحضار العديد من الآليات التي تساعد في تأدية العمل، ولكن تبقى الإشكالية في

المجلس التشريعي يستقبل وفدا تضامنيا مغربيا



استقبل المجلس التشريعي أمس وفدا تضامنيا مغربيا مكونا من أطباء مغاربة برئاسة د. نوال الربيعي ويمثل عدد من الأحزاب المغربية، وكان في استقبال الوفد عدد من نواب المجلس التشريعي وفي مقدمتهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس. وفي كلمته أكد بحر أن المغرب لها علامات بارزة وأيدي بيضاء في فلسطين، معتبرا أن هذه الزيارة تنبع من أعماق القلوب. وأكد بحر أن القدس ليس للفلسطينيين وحدهم بل للأمة العربية والإسلامية وباب المغاربة ما زال شاهداً على وجود أهل المغرب وسكنهم في القدس حيث هناك حي سمي بحي المغاربة. وناشد بحر الوفد المغربي العمل على تفعيل لجنة القدس في

البرلمان المغربي لتأخذ دورها الحقيقي. وفي كلمة لكتلة التغيير والإصلاح رحب النائب م. إسماعيل الأشقر بالوفد التضامني المغربي مثمناً موقفه السياسي تجاه القضية الفلسطينية، مضيفاً: «الأحزاب في المغرب جميعها وبكل أطيافها ومكوناتها تجتمع وتتوحد في الدفاع عن القضية الفلسطينية». من جانبها شكرت رئيس الوفد د. نوال الربيعي المجلس التشريعي لاستقباله القافلة وأكدت أن القافلة رفعت شعار فك الحصار عن قطاع غزة وستستمر القوافل المغربية حتى فك الحصار، لافتة إلى أن الوفد مكون من أطباء للوقوف إلى جانب شعب فلسطين وتعزيز صموده.



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

الغنوشي.. لا يضيرك السفهاء

خبر رشق الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية بالحجارة وتحطيم زجاج سيارته لدى زيارته مدينة تالة شمال غرب تونس مؤخراً جاء صادماً بكل المقاييس.

الشيخ الغنوشي ليس سياسياً عادياً كبقية الساسة، وليس زعيماً تقليدياً من جنس الزعماء الذين عرفتهم المنطقة العربية والإسلامية، بل هو مفكر كبير وسياسي حاذق عركته التجارب والأيام وصقلته المحن والخطوب، حتى جعلت منه نموذجاً رفيعاً وقامة سامقة في الفضاء العربي والإسلامي الفسيح. من يعرف الشيخ الغنوشي ويتابع فكره الوسطي المتنور وسلوكياته السياسية الرصينة وقدراته الشخصية العالية يدرك أن الرجل كنز ضخم بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأن من قام برشقته بالحجارة هو أسفه الخلق وأرذل الناس والأكثر وضاعة وانحطاطاً في المجتمع التونسي.

الشيخ الغنوشي كان متوجهاً لإلقاء خطاب في مركز مدينة تالة لمعاينة رفات مناضل تونسي أعدم عام ١٩٦٣ في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، أي أنه كان في مهمة وطنية صرفة، وأن من منعه من بلوغ مراده كان يستهدف منعه من الدفاع عن حقوق شعبه والالتصاق بهموم الناس والمجتمع.

ما جرى بحق الشيخ الغنوشي يثير الاشمزاز ويفتح الآفاق أمام عدد كبير من الأسئلة حول طبيعة النخب العلمانية ذات السلوك السياسي والمجتمعي المتطرف التي لا تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة، وترفض الاحتكام إلى قيم التوافق والتعايش المشترك.

الوضع التونسي يشكل جزءاً من الواقع العربي الممتد، وما تواجهه حركة النهضة والقوى المؤمنة بالقيم الديمقراطية في تونس بشكل نموذجي ينسحب، بشكل أو بآخر، على بقية جبهات الربيع العربي الأخرى، مع بعض الفوارق الهامة والتميزات الموضوعية. كره الإسلاميين وكبح جماحهم والرغبة المسعورة في قطع الطريق عليهم بالوسائل الهدامة والأدوات غير الأخلاقية يشكل القاسم المشترك لدى طائفة واسعة من العلمانيين، وهؤلاء لا يرفعون ولا ينزلون عند حدود العقل والمنطق والمصالح الكبرى لأوطانهم، ولا يابھون إلا لمصالحهم الشخصية العفنة وأجنداتهم الحزبية البائسة على حساب الأوطان والقيم والأخلاق والقوانين والدساتير.

في عرف هؤلاء ليس مهماً إن احترقت الأوطان، وليس مهماً إن تمزق النسيج المجتمعي، وليس مهماً إن اشتعلت نار الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وليس مهماً إن بصقوا في وجه حضارتنا العربية والإسلامية الأصيلية التي قدمت أعظم النماذج القيمية والسلوكية على مدار التاريخ، ففي سبيل بلوغ كرسى السلطة كل شيء يهون!

لا يضير الشيخ الغنوشي سلوك الرعاع وعمل السفهاء، ولن يضيره أو يفت في عضده انحطاط الكثير من النخب العلمانية أو حتى انحدار العديد من التيارات الإسلامية المتشددة، فهو يبقى الناظم الأساس لمسار الحكمة والرشد والوسطية الإسلامية، وصمام الأمان على الساحة التونسية ولو كره الكارهون أو حقد الحاقدون.

دعاهم لإلزام الاحتلال بنصوص القانون الدولي

د. بحريطالب بان كي مون والعربي ورؤساء

البرلمانات العربية والدولية بتدويل قضية الأسرى وإنهاء معاناتهم

ورؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية ل طرح قضية الأسرى بين يدي المجتمع الدولي وعلى أجندة برلماناتهم بأبعادها الإنسانية والأخلاقية والقانونية.

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة ونبييل العربي الأمين العام للجامعة العربية



د. أحمد بحر

بموجب تلك الاتفاقيات، ويضرب بها عرض الحائط، ويتصرف أمام العالم بأسره كسلطة احتلال فوق القانون الدولي وفوق كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وشدد بحر في رسالته إلى أن مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والفلسطينية، وكذلك التقارير الصادرة عن عدد من المؤسسات الحقوقية التابعة لسلطة الاحتلال، قد أكدت على تفاقم الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعيشها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون يوماً بعد يوم، ومن كافة النواحي؛ كاستمرار وسائل وأساليب التعذيب الجسدي والنفسي وكان آخرها قتل الأسير عرفات جرادات تحت التعذيب حيث أثبت التقرير الجثاني الصادر عن مركز التشريح أن الأسير توفي بسبب التعذيب الذي ظهرت آثاره من خلال الكدمات الموجودة على كافة

أجزاء جسده الطاهر، وسياسة الاعتقال الإداري دون توجيه أية تهمة ودون مراعاة شروط المحاكمة العادلة للمعتقلين الفلسطينيين، وسياسة العزل الانفرادي بظروف قاسية جداً ولمدة زمنية طويلة قد تستغرق شهوراً وقد تمتد لعدة سنوات في بعض الأحيان، إضافة إلى مسألة نقص الغذاء وردائه، وقلة الدواء واقتصاره على المسكنات البسيطة إن وجدت، والإهمال الطبي المتعمد، وانعدام الشروط الصحية والإنسانية في مختلف السجون الإسرائيلية، علاوة على منع ذوي الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من زيارتهم وخاصة المقيمين في قطاع غزة منذ الحصار الظالم والمخالف للقانون الدولي المفروض على القطاع منذ ما يزيد على خمسة أعوام، وحرمان الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من ممارسة الشعائر الدينية وحرية العبادة، وحرمانهم من حق التعليم والثقافة، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تخالف أبسط قواعد وأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي دفعت بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين إلى الخوض في إضرابات مفتوحة عن الطعام للمطالبة بحقوقهم المكفولة في القانون الدولي وإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تحسين أوضاعهم الإنسانية القاسية وصولاً إلى نيل الحرية والخلص من نير الاحتلال.

واختتم بحر رسالته بالتأكيد على أن هذه الممارسات الاحتلالية تعبر عن بعض أشكال الانتهاكات اليومية المستمرة والمتصاعدة التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتشكل في معظمها انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩، مشدداً على أن ذلك يعد بمثابة جرائم حرب موصوفة في البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف الصادر عام ١٩٧٧، وجرائم حرب موصوفة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا تسقط بالتقادم، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً الوقوف عند مسؤولياتنا تجاه قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وطرحها بقوة في كافة المحافل الدولية دفاعاً عن الحق والعدل والحرية والكرامة الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان.

وحمل بحر في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية ورؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة كافة الأسرى الفلسطينيين في سجونهم، وخاصة جريمة اغتيال الأسير عرفات جرادات، داعياً إياهم للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نحو ممنهج ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واتخاذ الإجراءات اللازمة والرادعة في مواجهتها بما يكفل احترام القانون الدولي. ودعا بحر رؤساء البرلمانات لحث حكوماتهم على تدويل تلك القضية الإنسانية العادلة والقيام بحملة دبلوماسية واسعة للدفاع عنها في كافة المحافل الدولية، للضغط على الاحتلال الإسرائيلي وإجباره على إنهاء المعاناة الإنسانية المستمرة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

وصولاً إلى نيل الحرية والاعتناق من ظلم الاحتلال والإقرار بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، مطالباً البرلمانات بعرض قضية الأسرى الفلسطينيين على لجانها المتخصصة بهدف دراسة الملف الخاص بجريمة الحرب الأخيرة بحق الأسير/ جرادات والذي توفي نتيجة للتعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومطالبة حكومات دولها برفع قضايا ودعوى ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وأوضح بحر في رسالته أن سنوات طويلة مرت ولا زال الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون يتعرضون إلى يومنا هذا لأقصى أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ويخضعون لظروف احتجاج لا تبلي الحد الأدنى من متطلبات احترام الكرامة الإنسانية، وتفتقر إلى أبسط المعايير والالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على سلطة الاحتلال بما يشكل انتهاكاً صارخاً لقواعده وأحكامه.

وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي لا زال يرفض الاعتراف بالقانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجونهم ويرفض الاعتراف باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وبخاصة اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، بل ويرفض الاعتراف بتطبيق تلك الاتفاقيات على الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً في انتهاك صارخ لأحكام القانون الإنساني الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة. ولفت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يتعامل مع نحو أربعة آلاف فلسطيني محتجزين في سجونهم على أنهم "سجناء أمنيون" على خلفيات جنائية يخضعون لقوانين الاحتلال العنصرية والظالمة، بل ويتم تجاوز تلك القوانين العنصرية في التعامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في معظم الأحيان، مؤكداً أن الاحتلال الإسرائيلي يبرهن مراراً وتكراراً للعالم بأسره بأنه لا يقيم أي وزن للقانون الإنساني الدولي لاتفاقيات جنيف وللحماية القانونية المقررة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين



النائب د. خميس النجار وأعضاء وحدات القدس يلتقون وزير التربية والتعليم



اجتماع لجنة التربية بالتشريعي لدى استماعها لوزير الأوقاف